

أ. طاهيرى نصيرة. جامعة مستغانم.

أ. بختى زهية. جامعة بالجلفة.

ملخص:

إن الإنسان لا يستطيع العيش وحيداً فلا بد أن ينتمي إلى جماعة يستمد منها القوة والأمن والطمأنينة، ويساهم معها فى بناء المجتمع وتقدمه وتطوره، وذلك يتحقق من خلال توفر الأمن الإجتماعى، لذلك فإن التغير فى المجتمع يرتبط كثيراً بما يمكن أن يتبناه الفرد من قيم مختلفة تساعده على التأقلم والتكيف والمحيط الإجتماعى الذى يعيش فيه. حيث يركز الشباب على مستقبلهم و تصورهم لنسق القيمة الملائم لمستوى التغير المنشود ولعل هذا الفهم المتكامل يمكن الشباب من التوافق مع نتائج التغيرات الثقافية.

مقدمة:

تعد مسألة الأمن أمراً أساسياً فى الوجود مصداقاً لقوله تعالى " فليعبدوا رب هذا البيت الذى أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف " صدق الله العظيم والحاجة إلى الأمن حاجة أساسية لاستمرار الحياة وديمومتها وعمران الأرض التى استخلف الله تعالى عليها بنى آدم ، وانعدام الأمن يؤدي إلى القلق والخوف ويجول دون الاستقرار والبناء ، ويدعو إلى الهجرة والتشرد ، وتوقف أسباب الرزق مما يقود إلى انهيار المجتمعات ومقومات وجودها . وقد قيل " نعمتان عظيما لا يشعر الإنسان بقيمتها إلا إذا فقدهما ؛ وهما الصحة فى الأبدان والأمن فى الأوطان " .

وقد تعددت مفاهيم الأمن الاجتماعى وأبعاده فى ضوء التحولات التى يشهدها العالم مع بروز أخطار جديدة ومتغيرات تركت آثارها على جميع الانساق الحياتية سواء منها ما يتعلق بحياة الفرد أو الجماعة ، وتجاوزت الأطر التقليدية لمفهوم الأمن المتعلقة بحماية الإنسان من التهديدات المباشرة لحياته ويعتبر الأمن قاعدة من القواعد العامة لمقاصد التشريع، إذ أن القواعد العامة الشرعية لا تكون كذلك إلا إذا اندرج تحتها جزئيات كثيرة تضبطها وترتبط هذه الجزئيات بها، فقد أشار لذلك العز بن عبد السلام فقال: "وأما مصالح الدنيا، ومفاسدها؛ فتنقسم إلى مقطوع ومظنون وموهوم، أمثلة ذلك: الجوع والشبع، والري والعطش، والعري والاكنتساء، والسلامة والعطب، والعافية والأسقام والأوجاع، والعز والذل، والأفراح والأحزان، والخوف

والأمن، والفقر والغنى، ولذات المآكل والمشرب، والمناخ والملابس، والمسكن والمراكب، والربح والخسران، وسائر المصائب والنوائب¹.

مفهوم التغير الاجتماعي:

عادة ما يتراوح استعمال مفهوم التغير الاجتماعي بين الاستعمالات التالية: التطور، التقدم، التحول، التغيير، النمو... وعلى الرغم من هذا التداخل الناجم. التداول الشائع، فإن هناك نقطا فاصلة بين التغير الاجتماعي والمفاهيم السابق ذكرها. لذلك، حري بنا، كخطوة منهجية، قبل الحديث عن التغير الاجتماعي، تحديد هذه المفاهيم دون تعميق النقاش حولها. يعد مفهوم التطور من المفاهيم الأكثر إصاقا بالتغير الاجتماعي، غير أنه يتميز بكونه يحصل على المدى الطويل ويفترض مرور المجتمعات الإنسانية بنفس المراحل. إنه حسب المنظور السوسيولوجي انتقال الإنسانية من حالة الهمجية إلى الحضارة². بينما يخضع التحول إلى تغير مفاجئ وقد يكون بطيئا؛ أما التغيير فهو تلك العملية التي تحدث نتيجة ثورات وهزات اجتماعية تتغير معها كل بنيات المجتمع؛ وربط السوسيولوجيون مفهوم التقدم بازدهار الرأسالية وظهور البورجوازية³ أما النمو فهو، حسب النظريات السوسيولوجية والاقتصادية، العمل على تحقيق أهداف عامة تتمثل في تقدم الإنسانية والمجتمع، وتحقيق المجتمع العصري الصناعي⁴ إن التطرق لهذه المفاهيم بهذا الاختزال لا بد وأن يصاحبه حذر إبستيمولوجي واحتياط منهجي أثناء استعمالها نظرا للحمولة الإيديولوجية التي تتميز بها خاصة مفهوما التقدم والنمو. يترتب عن هذا الخلط الحاصل في استعمال هذه المفاهيم وتوظيفها، نتيجة التداخل القائم بينها، نوع من العتامة التي تفرض علينا إزالتها كمدخل منهجي بغية تمييز التغير الاجتماعي عنها والتي تلحق بها خطأ. لذلك، نجد أنفسنا أمام التساؤلات المنهجية التالية والتي تفرض نفسها علينا. ما المقصود بالتغير الاجتماعي؟ كيف قاربه الفكر الاجتماعي؟ وكيف استعمله السوسيولوجيون؟ وكيف وظف في الفكر الأنثروبولوجي؟ وما مدى الاختلاف القائم بين النظريات السوسيولوجية التي تداولته؟ وبماذا تتميز المقاربة الفردانية في تناولها لمفهوم التغير الاجتماعي عن باقي المقاربات النظرية الأخرى؟

¹ العز بن عبد السلام السلمي، الفوائد في اختصار المقاصد أو القواعد الصغرى، ط1، دمشق، دار الفكر، 1416هـ، تحقيق خالد الطباع، ص41.

² أنصار، ييار، العلوم الاجتماعية المعاصرة، ت: نخلة فريفر، المركز الثقافي العربي، ط: 1، 1992

³ بودون، رمون وفرانسوا بوريكو، المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ت: سليم حداد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986

⁴ جنات، زهير، «الفردانية في سوسيولوجيا رمون بودون: العمق النظري والمرتكبات المنهجية»، انظر www.uluminsania.net

تحديد مفهوم التغيير الاجتماعي:

يقوم الباحث السوسيولوجي المهتم بالتغيير الاجتماعي بسؤال منهجي وإستيمولوجي حول «ما الذي يتغير اجتماعيا؟» هذا السؤال يعد مدخلا لسلسلة أخرى من الأسئلة التي تدفع به (الباحث السوسيولوجي) إلى تحديد المجالات التي يحدث في ظلها التغيير الاجتماعي، والعناصر التي يمسها.

إلى جانب تحديد إشكالية مجالات التغيير الاجتماعي، لا يجب أن نغفل قضايا أخرى تتقاطع مع سابقاتها كالتساؤل حول المسار الذي يقطعه التغيير الاجتماعي، وهل هو تغيير مستمر أم منقطع؟ وهل يتعرض للمقاومة؟ وما هو إيقاعه؟ إن هذه التساؤلات الجوهرية ما هي إلا مداخل ضرورية تساعدنا على تحديد مفهوم التغيير الاجتماعي، دون أن يعني ذلك تعميق التحليل حولها. لذلك، فالإجابة عنها تقتضي استحضار التعريف الذي قدمه Guy rocher، حيث قال ان: «التغيير الاجتماعي هو ذلك التحول القابل للملاحظة الذي يمس كل تشكيل اجتماعي لجماعة ما سواء كان استثنائيا أو مؤقتا، ويعمل على تغيير مسار تاريخ هذه الجماعة»¹. وهكذا، فالتغيير الاجتماعي يعبر، حسب روشيه، عن تلك التغيرات البسيطة التي يمكن ملاحظتها والتأكد منها بالتحقق والدراسة observable et vérifiable في الزمان والمكان. إن الحديث عن التغيير الاجتماعي يعني الانطلاق من مجتمع معطى بالنسبة لحالة اجتماعية سابقة عليه قصد تحديد سياقات هذا التغيير ومجالاته، وبالتالي، فقد لا يعدو أن يكون هذا المعطى هو المجتمع التقليدي عندما يكون مرتبطا بمعالجة ما هو تنموي، إذ يصبح هذا المجتمع مرجعية لقياس درجة ومستوى التغيير الاجتماعي كما يقول لازاريف.²

مفهوم التغيير القيمي:

الحديث عن التغيير يسمح لنا بالتمييز بين التغيير الاجتماعي والثقافي على الرغم من صعوبة التمييز او الفصل بينهما³.. نوع من الصراع الذي تتعرض له فئة الشباب وهذا نتيجة حدوث اصطدام بين رغبات الشباب وقيم المجتمع و موروثاته الثقافية مما ينجر عنه تعارض بين الشباب و مجتمعه بسبب التناقض بين المبادئ التي امن بها و ما يراه ممارسا فعليا في الواقع , فيدخل الشباب في خانة المعارضين للقيم الجديدة و دخول فئة اخرى في خانة التقليد و الاتباع و الانسجام بالقيم الدخيلة و قيم الانفتاح فتقبل هذه التغيرات رغم ما يطرأ منها من تأثير في تغيير اتجاهاتهم كل ذلك يزيد من حدة الصراع الذي يتعرض له

¹ حلم، عبد الجليل، (النمية والتبعية)، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ظهر المهرز، فاس، عدد 8، 1986

² حلم، عبد الجليل، التحديث القروي ورأسمة الزراعة المغربية»، سلسلة ندوات ومناظرات، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ظهر المهرز، فاس، رقم 10، 1988

³ محمد عاطف غيث: التغيير الاجتماعي و التخطيط . دار المعرفة الجامعية ، مصر، 1987، ص:11.

الشباب باعتبار الصراع الاجتماعي هو ظاهرة اجتماعية محورية بمقتضاها يمكن تقديم التفسير الموضوعي للواقع الاجتماعي ليس فحسب المجتمع الراهن وانما ايضا لكل المجتمعات الانسانية عبر الاحقاب الزمنية الغابرة. بمايولد هذا الصراع انقسام فئة الشباب الى فئتين بين المؤيدين للتغير والمعارضين له حيث ثمة من يرى ان الصراع الاجتماعي صراع ينشأ بين الافراد المتنافسين تتفوق فيه الجماعات المتماسكة على الجماعات التي تفقد تماسكها¹

منظومة القيم و التنشئة الاجتماعية:

ان بعض الافراد لا يهتمون بالتماثل مع معايير مجتمعهم بل هناك من لا يتماثل معها لعدة أسباب منها طلبا في تحقيق بعض أوجه ذاته او نرجسيتها او لعدم تشبعه بمعايير مجتمعه او تكون تنشئته الاسرية ناقصة او منحرفة او انه لا يعير أهمية لما يتوقعه الآخرون المحيطون به لهذه الأسباب جميعها لا يتم التماثل بشكل مستمر ومع كل المعايير عند الناس وهذا يشير الى ان التماثل لمعايير جماعته يعطي أهمية بارزة لتوقعات أفراد أسرته وأصدقائه وزملاءه وللمؤسسات الرسمية والنقابية². ثمة حقيقة مفادها ان تماثل الأفراد لا يحصل بشكل تلقائي او عفوي بل بعد ولادهم يتعلمون من أبويهم إذ يدرّبهم على سلوكيات مرغوب فيها من مجتمعهم ومقبولة منهم لكي يجعلوهم قادرين على التعامل والتعايش مع الآخرين في وسطهم الاجتماعي في نفس الوقت يعلمونهم السلوكيات غير المرغوب فيها من قبل مجتمعهم وعند ممارستها يحصلون على عقاب يأخذ إشكالا متنوعا مثل السخرية او الاستهزاء أو النفور أو القطبية أو غيرها. هذه هي بداية تعلم أسس الضوابط العرفية عند الفرد ومن ثم يندرج في تعلم ضوابط أخرى من أنواع ثانية مثل: الضوابط المدرسية والصدقة والمهنية و المحلية ومن هنا يأتي توقع الافراد لتماثل الجميع مع ضوابط مجتمعهم متنافسين ومتماسكين وكل فرد يخرج عنها يعدوه منحرفا يعاقبه على ذلك على شكل النظرة الدونية أو الكلام الجارح او الوصمة السلبية او السخرية منه او النفور منه ومقاطعته. اذا من خلال تنشئتهم على التماثل مع معايير المجتمع الضابطة تأتي توقعا لازم نحوها بشكل طبيعي وهذا لا يثير الغرابة في شأنه بل غرابة تتأني من عدم تماثلهم معها لان كل إنسان بعد ولادته يخضع لتربية أسرية تنشئة اجتماعية يتعلم فيها ما هو مسموح وما هو غير محبب وما هو مكروه أي أن الأسرة تعلم أبنائها معايير مجتمعها فإذا كانت جادة في مسؤوليتها نحوهم أمسى أبنائها متماثلين مع معاييرها وضوابطها و إذا كانت متساهلة مسؤوليتها التنشئية أضحى أبنائها ضعفاء في تماثلهم عندئذ تكون درجة تماثل الفرد معتمدة على درجة جدية

¹ عز الدين منصور : مشاكل الشباب المعاصر تحت رعاية الاسلام , دار اقرأ , ليبيا , 1985 , ص 41

² د. من خليل العمر , المرجع السابق ص ص 41-42.

والتزام الأبوين في رعية أبنائهم والزائما بعد ذلك تأتي تنشئة الأبناء في احترام المعايير و الالتزام من قبل جماعة الأصدقاء في الحي والمدرسة ودور العبادة والمقهى والنادي جميعها تشجع الافراد على الالتزام بالمعايير والتأثر معها¹.

الضبط الاجتماعي كمفهوم:

لغة: لزوم الشيء و حبسه ، ضبط عليه و ضبطه يضبط ضبطا و ضباطه ، وقال الليث : الضبط لزوم شيء لا يفارقه في كل شيء ، و ضبط الشيء حفظه بالحزم ، والرجل ضابط أي حازم و . رجل ضابط و ضبطي : قوي شديد و في التهذيب : شد البطش و القوة و الجسم² و رجل أضبط : يعمل بيديه جميعا.

اصطلاحا: من الصعوبة تحديد مفهوم الضبط في لغة المجتمع و مراحل التطورية لأن معناه في اللغة الإنجليزية يختلف عنه في اللغات الأوربية الأخرى الفرنسية – الألمانية – الروسية ففي اللغة الإنجليزية تعني النفوذ أو القوة أو التسلط أو السلطة أو المقدره الفذة على تقيض معناها في اللغات الأوربية التي تشير إلى الإشراف و المراقبة و النقيض و المتابعة. أما في الولايات المتحدة الأمريكية التي تستخدم اللغة الإنجليزية فقد اختلف علماء الاجتماع فيها في التعبير عنه إذ ذهب روس و جارلس هرتون كولي إلى استخدام المعني الأوربي غير البريطاني بينما باقي علماء الاجتماع الأمريكيان فقد عنوا به النفوذ و التسلط و القيود و حسب دور كايم : الضبط أي عامل يتدخل في سلوك الفرد يعد عاملا ضابط ، فالضبط لا يتعلق بالفرد ذاته و ليس مفروضا عليه من الخارج ، إنما هو جزء من الموقف العام الذي يتم فيه الفعل و حسب جارلس هرتون كولي رأي بان الضبط الاجتماعي ماهو سوى احد أوجه العلائق المتبادل بين الفرد والمجتمع أي كل منها يضبط الأخرى من اجل حماية وجوده و بقاءه في النسيج الاجتماعي. أما حال المجتمعات المتخلفة فان القيم والتقاليد والمحافظين ورجال الدين ممثلين للضبط أكثر من القانون والشرطة والحكام والقضاة بينما في المجتمعات المتطورة تكنولوجيا فمكانة القانون ورجاله أجدر بتمثيل الضبط الرسمي ولا مجال في التأثير والضبط لرجال الدين ودعاة التقاليد الاجتماعية³.

¹د. معن خليل العمر، المرجع السابق ص ص 42-43

²د. صلاح الدين مشروخ، علم الاجتماع التربوي، دار العلوم للنشر والتوزيع، عناية، ص 99.

³د. معن خليل العمر. الضبط الاجتماعي، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2006 عمان-الأردن، ص ص 28-29.

الأمن الاجتماعي:

من الباحثين من انتج النظرة التكاملية في تعريفه للأمن الاجتماعي ومنهم مصطفى العوجي، الذي يرى بأن " الأمن الاجتماعي بمفهومه العام يشمل كل النواحي الحياتية التي تهم الإنسان المعاصر، فهو يشمل أول ما يشمل الاكتفاء المعيشي والاقتصادي والاستقرار الحياتي للمواطن، كما يتناول الأمن الاجتماعي بالإضافة إلى ما سبق تأمين الخدمات الأساسية للإنسان فلا يشعر بالعوز والحاجة، ويشمل الخدمات المدرسية والثقافية والرعاية الإنسانية والتأمينات الاجتماعية والمادية في حال البطالة والتوقف عن العمل، كما يهدف إلى تأمين الرفاهية الشخصية، وبالتالي إلى تأمين الوقاية من الإجرام والانحراف"¹، ويتفق معه في هذه النظرة الشمولية نبيل إسكندر الذي يقصد بالأمن الاجتماعي " كل الإجراءات والبرامج والخطط السياسية والاقتصادية و...، الهادفة لتوفير ضمانات شاملة تحيط كل شخص في المجتمع بالرعاية اللازمة، وتوفر له سبل تحقيق أقصى تنمية لقدراته وقواه، وأقصى درجة من الرفاهية في إطار من الحرية السياسية والعدالة الاجتماعية"⁽²⁾، ويؤيدها من منظور تموي من يرى أن الأمن الاجتماعي " هو حجر الزاوية الذي يرتكز عليه التقدم وتعتمده التنمية والتطور في سبيل تحقيق أهداف المجتمع الجماعية المشتركة"³.

الأمن الاجتماعي عند استاذ الاجتماع د. احسان محمد الحسن يعني " سلامة الأفراد والجماعات من الأخطار الداخلية والخارجية التي قد تتحداهم كالأخطار العسكرية وما يتعرض له الأفراد والجماعات من القتل والاختطاف والاعتداء على الممتلكات بالتخريب أو السرقة " في حين يرى فريق من علماء الاجتماع أن غياب أو تراجع معدلات الجريمة يعبر عن حالة الأمن الاجتماعي ، وأن تفشي الجرائم وزيادة عددها يعني حالة غياب الأمن الاجتماعي ، فمعيار الأمن منوط بقدرة المؤسسات الحكومية والأهلية في الحد من الجريمة والتصدي لها وأن حماية الافراد والجماعات من مسؤوليات الدولة من خلال فرض النظام ، ووسط سيادة القانون بواسطة الاجهزة القضائية والتنفيذية ، واستخدام القوة إن تطلب الأمر ؛ ذلك لتحقيق الأمن والشعور بالعدالة التي تعزز الانتماء إلى الدولة بصفقتها الحامي والأمين لحياة الناس وممتلكاتهم وآمالهم بالعيش

1 مصطفى العوجي، الأمن الاجتماعي، مؤسسة نوفل، بيروت، 1983م، ص71.

2 نبيل رمزي إسكندر، الأمن الاجتماعي وقضية الحرية، 1988م، ص4.

3 عفاف أحمد هاشم، دراسة حول الأمن في المدن الكبرى، 2000، ص25.

الكريم . في حين يؤكد الباحث الدكتور مؤيد العبيدي " بأن الأمن مسؤولية اجتماعية بوصفه ينبع من مسؤولية الفرد تجاه نفسه وأسرته ، فنشأت أعراف القبيلة وتقاليدها لتصبح جزءاً من القانون السائد"¹.

دور الضبط الاجتماعي في تحقيق الامن الاجتماعي:

الإنسان بطبيعته اجتماعي، لا يستطيع العيش وحيداً ولا بد أن ينتمي إلى جماعة يستمد منها القوة والأمن والطمأنينة ، ويسهم مع الآخرين في تحقيق الخير والمعيشة الكريمة . وقد بدأت المجتمعات البشرية بمجتمع العائلة ، ثم توسعت إلى مجتمع القبيلة ومجتمع القرية ومجتمع المدينة حتى أصبحت مجتمعات قومية.

وترتكز المجتمعات في بنيتها على العناصر التالية:

-قيم أخلاقية يؤمن بها أفراد المجتمع ، وتمثل الأهداف والغايات التي يسعون إلى تحقيقها.

-ترجمة قيم الجماعة إلى أنظمة وقوانين وأعراف تلتزم بها الجماعة في نشاطهم وسلوكهم ، ويعتبرون من يخالفها مذنباً يستحق العقاب².

وفي كل جماعة من الجماعات تنشأ طائفة من الأفعال والممارسات والإجراءات والطرق التي يزاولها الأفراد لتنظيم أحوالهم والتعبير عن أفكارهم وما يجول في مشاعرهم ، ولتحقيق الغايات التي يسعون إليها . وعندما تستقر هذه الأفعال في شعور الجماعة وترسخ في عقول الأفراد تصبح قواعد ملزمة ، تكون نظماً مختلفة تؤدي إلى التنظيم الاجتماعي الذي يركز عليه استقرار المجتمع³

وقد اعتبر العالم "هربرت سبنسر" المجتمع كائناً عضوياً يشبه من كل نواحيه وخصائصه ومقوماته ووظائفه الجسم الحي ، كما أنه يتطور كما تتطور الكائنات العضوية ، فكما أن للجسم العضوي بناء عام أو هيكل يضم مجموعة من الأعضاء الداخلية كالقلب والمعدة والأمعاء ، ولكل عضو من هذه الأعضاء وظيفة معينة تتفاعل مع وظائف الأعضاء الأخرى من أجل إبقاء الجسم أو البناء العضوي حياً ، كذلك المجتمع بناء عام أو هيكل يضم مجموعة من النظم (كالنظام السياسي والأسري

¹ www.policemc.gov.bh/reports/2007/August/15-8-2007/1.doc

² شطارة ، أسعد سليم (1995): أنسنة النظم الاجتماعية (تصور لعالم أفضل) . بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

³ دياب ، فوزية (1980): القيم والعادات الاجتماعية . بيروت ، دار النهضة العربية.

والاقتصادي ...) . ويقوم كل نظام بأداء وظيفة محددة ، في إطار إشباع حاجات أعضاء المجتمع ، وتتفاعل هذه النظم مع بعضها بحيث تبقى المجتمع قائماً بذاته . وإذا حدث خلل جوهري في وظائف أي عضو من أعضاء الجسم ، فإنه يمرض وقد يصل إلى الوفاة ، كذلك فإن اختلال أي نظام من نظم المجتمع يؤدي إلى ظهور الأمراض الاجتماعية متمثلة في الجريمة والتفكك الأسري وانحراف الأحداث والتسيب ... إلخ ، وكما أن الجسم الإنساني يموت فإن المجتمع يمكن أن يتفكك وينحل ¹ .

خاتمة:

يمكن دور المجتمع بمؤسساته في توجيه الشباب الى الطريق الصحيح وذلك بالعمل المنظم من اجل استيعاب الشباب للمثاليات الاساسية و المبادئ التي تركز على فهم علمي دقيق لتطور المجتمع عبر طريق التقدم الاجتماعي. وعليه يجب ان يركز الشباب على مستقبلهم و تصورهم لنسق القيمة الملائم لمستوى التغيير المنشود ولعل هذا الفهم المتكامل يمكن الشباب من التوافق مع نتائج التغيرات الثقافية .

¹ السالوطني ، نبيل محمد توفيق (1981): الدين والبناء الاجتماعي . الجزء الأول ، جدة ، دار الشروق.

قائمة المراجع:

- شطارة ، أسعد سليم : أسسنة النظم الاجتماعية (تصور لعالم أفضل) . بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر. 1995
- دياب ، فوزية: القيم والعادات الاجتماعية . بيروت ، دار النهضة العربية. 1980
- السالموطي ، نبيل محمد توفيق: الدين والبناء الاجتماعي . الجزء الأول ، جدة ، دار الشروق. 1981
- محمد عاطف غبث: التغير الاجتماعي و التخطيط . دار المعرفة الجامعية ، مصر، 1987.
- عز الدين منصور : مشاكل الشباب المعاصر تحت رعاية الاسلام ، دار اقرأ، ليبيا ، 1985 .
- صلاح الدين مشروخ : علم الاجتماع التربوي، دار العلوم للنشر والتوزيع، عناية، .
- ا.د معن خليل العمر . الضبط الاجتماعي، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان-الأردن ، 2006
- مصطفى العوجي، الأمن الاجتماعي، مؤسسة نوفل، بيروت، 1983.
- نبيل رمزي إسكندر، الأمن الاجتماعي وقضية الحرية، ، 1988
- عفاف أحمد هاشم، دراسة حول الأمن في المدن الكبرى، 2000،
- العز بن عبد السلام السلمي ، الفوائد في اختصار المقاصد أو القواعد الصغرى، ط1، دمشق، دار الفكر، 1416هـ، تحقيق خالد الطباع.
- أنصار، ييار، العلوم الاجتماعية المعاصرة، ، المركز الثقافي العربي، ط: 1، 1992
- بودون، ريمون وفرانسوا بوريكو، المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ت: سليم حداد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986
- حلیم، عبد الجلیل، (التنمية والتبعية)، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ظهر المهرز، فاس، عدد 8، 1986
- حلیم، عبد الجلیل، التحديث القروي ورأسمة الزراعة المغربية»، سلسلة ندوات ومناظرات، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ظهر المهرز، فاس، رقم 10، 1988
- جنات، زهير، «الفردانية في سوسيولوجيا ريمون بودون: العمق النظري والمركزات المنهجية»، انظر
- www.uluminsania.net
- www.policemc.gov.bh/reports/2007/August/15-8-2007/1.doc